HRI

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

HRI/CORE/1/Add.69
7 March 1996
ARABIC
Original: ENGLISH

الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

وثيقة أساسية تشكل جزءاً من تقارير الدول الأطراف

أوغندا

[١ شباط/فبراير ١٩٩٦]

أولا - معلومات عامة

ألف - الأرض والسكان

١- أوغندا بلد غير ساحلي يقع عبر خط الاستواء على بعد أكثر من ٠٠٠ ٢ كيلومتر غربي المحيط الهندي. ويحده كينيا من الشرق، وجمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا من الجنوب، كما يحده زائير من الغرب، والسودان من الشمال. وتبلغ مساحة البلد الإجمالية ٠٠٠ ٢٤١ كيلومتر مربع، يتكوَّن ١٦ في المائة منها من بحيرات وأنهار ومستنقعات. ويشكل الجزء الأكبر من الأرض هضبة عالية يتراوح ارتفاعها بين ٩٠٠ و٥٠٠ ١ متر فوق مستوى سطح البحر. وتقع الأراضي الموجودة على الحدود الشرقية والغربية على ارتفاع يزيد عن ٠٠٠ ٢ متر وهي تشكل كتفي الوادي المنخفض. وتقع هنا بحيرة فكتوريا وبحيرة كيوغا كما توجد فيها سلسلة جبال روينزوري، التي توجد فيها قمة ماغيريتا المكسوة بالثلوج وهي من بين أعلى القمم في أفريقيا.

٢- مناخ أوغندا استوائي ويختلف سقوط الأمطار سنوياً كثيراً حسب المنطقة. وتوجد أعلى المستويات التي يصل متوسطها إلى أكثر من ٠٠٠ ٢ مم في منطقة البحيرات. ويمكن أن تسقط الأمطار في أجف مناطق البلد بقدر قليل يصل إلى ٥٠٠ مم سنوياً. ويوجد فيه تنوع للحياة الحيوانية والنباتية، فتختلف النباتات من الأعشاب الطويلة التي تتخللها الأشجار (السافانا) في الغرب والشمال الشرقي إلى الغابات الاستوائية ذات الأمطار في الوسط والجنوب الغربي.

٣- كان عدد سكان أوغندا يبلغ ١٦,٦ مليون نسمة (تعداد السكان لعام ١٩٩١). ونصف هؤلاء السكان من الأطفال التي تقل سنهم عن ١٥ عاماً. والبلد هو أحد أقل البلدان من حيث عدد المدن في أفريقيا ويعيش ما يقرب من ٩٠ في المائة من سكانه (٠٠٠ ٥٥٩ ١٥ نسمة) في الأرياف. ويتبقى حوالي ١٠ في المائة من السكان (٠٠٠ ١٩٨ ٢ نسمة) يعيشون في مناطق حضرية. ويغلب تركز السكان في المناطق الزراعية الأخصب، ولا سيما حول ضفاف بحيرة فكتوريا. وأوغندا بلد كثيف السكان مقارنة بغيره، إذ به نحو ٨٥ شخصاً في الكيلومتر المربع. ومن المحتمل، على اساس معدل نمو سكاني يبلغ ٢,٥ في المائة (تعداد السكان لعام ١٩٩١)، أن يتضاعف عدد سكان أوغندا في السنوات المقبلة البالغ عددها ٢٨. ولكن سيتأثر ذلك بالتغيرات في الخصوبة، وبآثار وباء الإيدز.

٤- ويفيد تعداد المساكن والسكان الذي أجري في عام ١٩٩١ أن ٤٦,٤ في المائة من السكان الإناث و٤٨,١ في المائة من السكان الذكور هم كانت سنهم تقل عن ١٥ عاماً؛ وأن ٣,٣ في المائة من السكان الإناث و٣,٥ في المائة من السكان الذكور كانت سنهم أكثر من ٦٥ عاماً. ويدل ذلك على أن السكان من الشباب، عموماً، وعلى وجود نسبة عالية من المعالين تتمثل في شخص واحد فقط في الأعمار المنتجة اقتصادياً التي تتراوح بين ١٥ و٦٤ عاماً لكل طفل معال.

٥- بيَّن تعداد المساكن والسكان الذي أجري في عام ١٩٩١ أن عدد الأسر التي ترأسها نساء كان يبلغ ٠٨٦ ٩٩٦ أسرة وهو ما يبلغ ٢٦ في المائة تقريباً من مجموع عدد الأسر.

٦- ويوجد في أوغندا، من حيث المجموعات العرقية، أكثر من ٤٠ تجمعاً عرقياً متميزاً، وتوجد التقسيمات الرئيسية بين المجموعات النيلية (٢٥ في المائة) ومجموعات البانتو (٦٠ في المائة). وتؤلف المجموعات الناطقة باللغة النيلية - الحامية الموجودة في شرق البلد والأقزام في جنوب البلد وشرقه بقية التجمعات العرقية. وكان الآسيويون الذين أُخرجوا من البلد في عام ١٩٧٢ يشكلون نسبة كبيرة من السكان في ذلك الوقت. وقد عاد عدد كبير منهم إلى البلد منذ عام ١٩٨٦.

٧- اللغة الإنكليزية هي اللغة الرسمية، ويُتحدث باللغة السواحلية على نطاق واسع إلى جانب لغات محلية أخرى. ويمكن عموماً قول إن أوغندا بلد علماني ولكن الدولة تكفل حرية الدين. وهناك مجموع من السكان نسبته ٤٤,٥ في المائة من الكاثوليك، و٣٩,٢ في المائة من الأنغليكان، و١٠,٥ في المائة من المسلمين، وينتمي ٥,٧ في المائة إلى ديانات ومعتقدات أخرى (إحصاء عام ١٩٩١).

٨- يبلغ معدل وفيات الأطفال الرضع ١٢٢/٠٠٠ ١، في حين أن معدل وفيات الأطفال الذين تقل سنهم عن ٥ سنوات ٢٠٣/٠٠٠ ١. ويقدر معدل وفيات الأمهات بحوالي ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ حالة وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ ولادة في المناطق الحضرية. وترتفع هذه النسبة في الأرياف حيث تقدر بحوالي ما بين ٧٠٠ و٠٠٠ ١ حالة وفاة.

٩- بقي مستوى الخصوبة مرتفعاً ويصل متوسطه إلى ٧,١ طفلاً لكل إمرأة بسبب انخفاض مستويات التعليم، والزواج المبكر، وقلة استخدام وسائل منع الحمل، ووجود رغبة قوية في الإنجاب؛ وهناك اختلافات ملحوظة بين المقاطعات تتراوح بين ٥,٢ و٨,٤.

١٠- يقدر متوسط العمر المتوقع لدى الولادة بسن ٤٣,٤ عاماً.

١١- تقارب نسبة الملمين بالقراءة والكتابة ٥٤ في المائة. وتبلغ هذه النسبة ٤٥ في المائة للإناث، و٦٥ في المائة للذكور.

باء - الاقتصاد

١٢- يعتمد اقتصاد أوغندا على الزراعة بصفة غالبة فيحصل ٨٠ في المائة من السكان على رزقهم من الأرض التي تكون في معظم الأحوال حيازات صغيرة يزرعونها باستخدام الأساليب التقليدية. وتسهم الزراعة بأكثر من ٩٠ في المائة من حصائل صادرات أوغندا، وبأكثر من ٤٠ في المائة من إيرادات الحكومة، ويسهم البن بأكبر نسبة. وقد أثرت تقلبات أسعار البن تأثيراً ضاراً في الاقتصاد، فكانت إيرادات أوغندا في عام ١٩٩٢، مثلاً، أقل من نصف حصائلها لعام ١٩٨٩ لنفس حجم صادرات البن تقريباً. وتؤيد الحكومة حالياً التنويع في زراعة محاصيل أخرى غير تقليدية للتصدير.

١٣- ويعبّر اقتصاد أوغندا عن صورة قريبة العهد لعدم الاستقرار وسوء الإدارة السياسية في البلد. وقد نما الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره ٤,٥ في المائة في الفترة بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧١، ولكنه بدأ في الانخفاض بعد عام ١٩٧١ بقليل، وانخفض بنسبة ١٨,٨ في المائة بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٠، ورغم ذلك زاد الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع منذ عام ١٩٨٦ بنسبة أكثر من ٥ في المائة سنوياً مؤدياً إلى نمو

سنوي للفرد الواحد يبلغ حوالي ٢,٧ في المائة. وما زالت العمليات الحكومية تعتمد اعتماداً كبيراً على الدعم الخارجي. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٣ ما قدره ٤٠٣,٨ ٢ من ملايين شلن أوغندي (٥٣٠,٣ ٢ دولار من دولارات الولايات المتحدة). وبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد خلال السنة المالية ١٩٩٤/١٩٩٣ ما قدره ٠٣٢ ١٣١ شلناً أوغندياً (١٣٨ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة).

١٤- والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في عام ١٩٩٢، ٢٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وهذا أقل بكثير من المتوسط لجزء أفريقيا الواقع جنوب الصحراء الكبرى والبالغ ٣٧٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة. وجدير بالملاحظة أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ليس إلا متوسطاً وهو لا يبين التفاوت في توزيع الدخل. وفي الحقيقة، بناء على ذلك، يعيش عدد كبير جداً من الأوغنديين بدخل سنوي يقل عن ٢٢٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة.

١٥- كانت سندات المديونية لأوغندا تقدر في حزيران/يونيه ١٩٩٤ بمبلغ ٢,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

١٦- يشير المؤشر الموحد لأسعار الاستهلاك (التضخم الرئيسي) إلى أن معدل التضخم السنوي بلغ للشهور البالغ عددها ١٢ شهراً حتى أيار/مايو ١٩٩٤ نسبة ١٦,١ في المائة سنوياً، مرتفعاً من معدل تضخم سلبي قدره -٢,٤ في المائة في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٣.

ثانيا - الهيكل السياسي العام

ألف - التاريخ السياسي

١٧- مرت أوغندا بتاريخ سياسي مضطرب منذ أن أصبحت مستقلة في عام ١٩٦٢. وحدثت سبعة تغييرات حكومية منذ الاستقلال. واتسم التطور السياسي لأوغندا بعدم الاستقرار وهو أمر يعزى جزئياً إلى الخلافات العرقية والدينية. وساعدت أيضاً سياسات التفرقة الاجتماعية التي اتبعها المستعمرون البريطانيون في عدم الاستقرار هذا.

١٨- واستلمت حركة المقاومة الوطنية زمام الحكم في عام ١٩٨٦ بعد أن خاضت بنجاح كفاحاً طويلاً دام خمس سنوات ضد نظام حكم أوبوتي الثاني. وأعادت حكومة حركة المقاومة الوطنية الاستقرار تدريجياً إلى أغلبية أنحاء البلد. وقد تم تأسيس مجالس المقاومة الشعبية لتنظيم سلوك الناس ووقف التعديات على حقوق الإنسان التي ابتلي البلد بها وبدأ العمل لأول مرة بنظام مجالس المقاومة أثناء الحرب (١٩٨١-١٩٨٦) عندما لم يكن لإدارة الدولة وجود في المناطق التي كان جيش المقاومة الوطنية يسيطر عليها. وتم الاعتراف بمجالس ولجان المقاومة في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ (القانون التشريعي الصادر في عام ١٩٨٧ بشأن مجالس المقاومة). وأضفى هذا القانون التشريعي طابعاً قانونياً على وجود هذه المجالس وأدمجها في الهيكل الحكومي المحلي.

١٩- وأدى تطوير هيكل مجالس المقاومة ابتداءً من مجالس المقاومة القروي الأول وانتهاء بمجلس المقاومة الوطني، إلى مزج طريقة الحكم التقليدية مع المبادئ الديمقراطية الحديثة. فأعضاء المجلس التنفيذيون

ينتخبون بصورة ديمقراطية على كل مستوى، أي على مستويات مجالس المقاومة الأولى (القرية)، ومجالس المقاومة الثانية (الأبرشية)، ومجالس المقاومة الثالثة (المنطقة الفرعية)، ومجالس المقاومة الرابعة (المنطقة)، ومجالس المقاومة الخامسة (المقاطعة). ويتألف مجلس المقاومة من تسعة أعضاء هم: الرئيس؛ ونائب الرئيس/الأمين المسؤول عن رفاهية الأطفال؛ والأمين العام؛ والأمين المسؤول عن شؤون الشباب؛ والأمين المسؤول عن شؤون المرأة؛ والأمين المسؤول عن شؤون الإعلام؛ والأمين المسؤول عن التعبئة الجماهيرية والتعليم؛ والأمين المسؤول عن شؤون الأمن؛ والأمين المسؤول عن الشؤون المالية.

٢٠- وتعين ممثلة واحدة على الأقل على كل مستوى من مستويات مجالس المقاومة للمساعدة على إيجاد توازن اجتماعي أفضل بين الجنسين على جميع مستويات المجتمع. ولقد تم التركيز على تطور هيكل نظام مجالس المقاومة بسبب الدور الهام الذي يؤديه حالياً في الحياة الاجتماعية والسياسية الأوغندية والذي سيؤديه أيضاً في مجال رعاية الأطفال وحمايتهم كما هو منصوص عليه في مشروع القانون المتعلق بالقانون التشريعي للأطفال، وقانون الحكم المحلي الصادر في عم ١٩٩٣ (مجالس المقاومة).

باء - تنظيم الهيئة التنفيذية

٢١- ركّز دستور عام ١٩٦٧ السلطات التنفيذية في شخص الرئيس. ومع إلغاء الهيكل الاتحادي وشبه الاتحادي لدستور عام ١٩٦٢، رُكّزت جميع السلطات مركزياً ليمارسها الرئيس دون ضوابط أو موازين. ومنذ ١٩٨٦، أصبحت أوغندا تحت حكم حركة المقاومة الوطنية. وقام مجلس المقاومة الوطني بانتخاب الرئيس وهذا المجلس هو الضلع السياسي للحركة تحت إدارة حركة المقاومة الوطنية. وتعمل السلطة التنفيذية بموجب دستور ١٩٦٧ ولكن بصيغته المعدلة بالإعلان القانوني رقم ١ الصادر في عام ١٩٨٦. وللرئيس سلطة تعيين الوزراء ونائب للرئيس، ويوجد نص بشأن رئيس للوزراء يقود أعمال الحكومة في حركة المقاومة الوطنية.

جيم - الهيئة التشريعية

٢٢- قامت حركة المقاومة الوطنية بتعديل دستور ١٩٦٧ بالإعلان القانوني رقم ١ الصادر في عام ١٩٨٦، ومن بين جملة أمور، خولت مجلس المقاومة الوطني السلطة العليا للحكومة، وعلى وجه الخصوص السلطات التشريعية للهيئة التشريعية. ويتم إقرار القوانين بموافقة الرئيس. وكان مجلس المقاومة الوطني يتألف في البداية من رئيس حركة المقاومة الوطنية، والأعضاء الأصليين البالغ عددهم ٣٨ عضواً (تاريخياً) والوزراء. وزاد عدد الأعضاء منذ ١٩٨٩ وبلغ مجموع عدد أعضاء المجلس في ١٩٩٢ ما عدده ٢٧٧ عضواً.

دال - الأجهزة القضائية

٢٣- تقوم الهيئة القضائية بإدارة نظام قانوني يشمل الدستور في أوغندا، والقوانين التشريعية التي يسنّها البرلمان، ومبادئ القانون العام المشتقة من القانون الإنكليزي والقانون العرفي. والهيئة القضائية هي الهيئة الوحيدة في الدولة المخولة سلطة تفسير القانون وتعيين جميع المنازعات القابلة لنظرها أمام المحاكم. والهيئة القضائية مستقلة عن الهيئتين التشريعية والتنفيذية في تفسير القانون والفصل في المنازعات. ويعمل النظام القضائي الحالي بصفة رئيسية بموجب دستور ١٩٦٧، وقانون النظام القضائي لعام ١٩٦٧، وقانون المحاكم الجزئية لعام ١٩٧٠.

٢٤- وينص القانون التشريعي الخاص بالسلطات القضائية للجان المقاومة (القانون التشريعي رقم ١ لعام ١٩٨٥) على أن الأعضاء التسعة الذين تتألف منهم لجان المقاومة في كل قرية وأبرشية ومنطقة فرعية، معينون كحاكم محكمة. ولهذه المحاكم سلطة نظر القضايا التي تتعلق بما قيمته ٠٠٠ ٥ شلن أوغندي (٥,٣ دولار من دولارات الولايات المتحدة)، والمسائل التي تتصل بالقانون العرفي، والقضايا الناجمة عن مخالفة القوانين المحلية الصادرة في إطار القانون التشريعي الصادر في عام ١٩٨٧ بشأن مجالس المقاومة ولجانها. وتعمل محاكم لجان المقاومة تحت الإشراف العام للمحكمة العليا التي تشرف على جميع المحاكم الأدنى منها.

٢٥- ويترأس المحاكم الجزئية رئيس للقضاة. ويكون رئيس القضاة والقضاة من الدرجة الأولى محامين، بينما يتوقع أن يكون أصحاب الرتب الأخرى (من الدرجتين الثانية والثالثة) حائزين دبلوماً في القانون ولديهم خبرة قضائية. ولكافة المحاكم الجزئية اختصاص أصلي للبت في القضايا الجنائية والمدنية باستثناء الجرائم التي يستحق مرتكبوها عقوبة الإعدام. وللمحاكم الجزئية التي يرأسها رؤساء القضاة اختصاص استئنافي فوق المحاكم التي يترأسها القضاة من الدرجتين الثانية والثالثة ومحاكم لجان المقاومة.

٢٦- وللمحكمة العليا اختصاص غير محدود للفصل في القضايا المدنية والجنائية على حد سواء. وهي تتمتع باختصاص استئنافي فيما يتعلق بالمحاكم الجزئية. ويترأس هذه المحكمة كبير القضاة. وتتكون المحكمة العليا من قاض واحد حسب الأصول (ويقيم بعض القضاة في مراكز توجد في مراكز واقعة في أعلى البلد)، ولكن، في المسائل الجنائية، يقوم قضاة مساعدون بمساعدة القاضي.

٢٧- محكمة النقض والإبرام العليا هي أعلى محكمة. وترفع إليها جميع دعاوى الاستئناف من المحكمة العليا. وهي تتألف من رئيس القضاة ونائبه وثلاثة قضاة آخرين على الأقل. وهي تتألف من ثلاثة قضاة ما عدا في القضايا الدستورية التي تقتضي خمسة قضاة.

ثالثا - الهيكل القانوني العام الذي تحمى في إطاره حقوق الإنسان

ألف - السلطة اقضائية

٢٨- توجد محاكم رسمية تشمل محكمة النقض والإبرام، والمحكمة العليا، والمحاكم الجزئية. وتوجد أيضاً محاكم غير رسمية وهي تتألف بصفة رئيسية من محاكم مجالس المقاومة.

باء - الهيئة الإدارية

٢٩- يُفوّض مكتب المفتش العام للحكومة بموجب القانون التشريعي الخاص بالمفتش العام للحكومة (القانون التشريعي رقم ٢ لعام ١٩٨٨)، في حماية وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في أوغندا وهو يعنى أيضاً بسوء استعمال الإجراءات الإدارية.

٣٠- وللجنة حقوق الإنسان صلاحيات لنظر القضايا المتصلة بحقوق الإنسان ولكنها لا يجوز لها محاكمة المتورطين في انتهاكات الحقوق. وقد حققت هذه اللجنة في انتهاكات وقعت في ظل الأنظمة التي كانت قائمة قبل حكومة حركة المقاومة الوطنية وسبق أن قدمت تقريرها إلى الحكومة. وسوف ينص على هذه

اللجنة في الدستور الجديد. ويوجد في البلد، أيضاً، عدة منظمات غير حكومية لها مصالح محددة في مجال حقوق الإنسان.

٣١- وتوجد في أوغندا صحافة فعالة أسهمت في فضح انتهاكات حقوق الإنسان وإلقاء الضوء عليها. وهناك احترام عام لحرية الكلمة.

جيم - سبل الانتصاف

٣٢- تتوقف سبل الانتصاف المتاحة للفرد الذي يدّعي أن أياً من حقوقه/حقوقها انتهكت على طبيعة الانتهاك. فعندما تنتهك حقوق الفرد المدنية، يجوز له أو لها أن يرفع دعوى مدنية أمام المحكمة المختصة. وعندما تنتهك حقوق الشخص الدستورية يجوز عندئذ رفع دعوى دستورية. وإذا ارتكبت جريمة يجوز للدولة أن ترفع شكوى باسم الضحية.

دال - نظام التعويض

٣٣- لا ينطبق التعويض إلا في القضايا المدنية. ومع ذلك تعمل اللجنة الأوغندية لإعادة النظر في القوانين في مشروع لبدء العمل بتقديم تعويض إلى ضحايا الجرائم. وتنظر القضايا الجنائية في محاكم وتتوقف العقوبات على الجريمة. ويتدخل المفتش العام للحكومة، حسب ما هو ملائم، فيما يتعلق بالموظفين العموميين الذين تنتهك حقوقهم. وتتدخل الحكومة أحياناً لتقدم مساعدة أو تعويضاً للأشخاص الذين انتهكت حقوقهم مثل ضحايا الحروب والفتن.

هاء - رد الاعتبار

٣٤- تنعدم عموماً خدمات رد الاعتبار إلى الضحايا. وهذا بالتأكيد مجال يحتاج قدراً كبيراً من الاهتمام. وتظهر حالياً بعض المنظمات غير الحكومية للاهتمام بهذا المجال ولكن أنشطتها محدودة وما زالت في مرحلة البداية.

واو - حماية حقوق الإنسان

٣٥- يحمي الدستور الحقوق الوارد ذكرها في مختلف صكوك حقوق الإنسان. وتوجد فعلاً، بالإضافة إلى ذلك، قوانين تشريعية تمكينية لتفسير النصوص الواردة في الدستور، وذلك مثل قانون العقوبات، وقانون المحاكم الجزئية، والمرسوم المتعلق بالمحاكمات ولوائح الاتهام وغير ذلك.

٣٦- وللمفتشين الحكوميين أداة منفصلة خاصة بهم توفر إطاراً لحماية حقوق الإنسان وهي القانون التشريعي لعام ١٩٨٨ بشأن مفتش الحكومة العام.

زاي - التقييد

٣٧- ترد في نفس الفصل ٣ من دستور عام ١٩٦٧ نصوص للتقييد. فينص فيه، على سبيل المثال، على أنه لا يجوز لأي شخص في ممارسته حقوقه وحرياته الأساسية أن يضر بحريات الآخرين أو بالمصلحة العامة.

٣٨- ولوحظ في تقرير اللجنة الدستورية الأوغندية أن نصوص التقييد المنصوص عليها في دستور ١٩٦٧ كانت بالغة الكثرة وأضعفت مضمون نصوص حقوق الإنسان. ولوحظ في التقرير أيضاً أنه يمكن تعليق نصوص حقوق الإنسان في حالة للطوارئ معلنة رسمياً.

٣٩- وأوصت اللجنة الدستورية، من بين جملة أمور، بألا يُحدَّ التمتع بالحقوق والحريات في الدستور الجديد إلا بفعل مقتضيات احترام حقوق الآخرين وحرياتهم، وبمتطلبات المصلحة العامة والأخلاق والحاجة إلى القانون والنظام في المجتمع. وسترد نتائج هذه اتوصية وغيرها من التوصيات في الدستور الجديد.

حاء - كيف تُجعل صكوك حقوق الإنسان جزءاً من النظام القانوني الوطني

٤٠- لكي يصبح صك مصدَّق عليه قانوناً محلياً، يناقشه البرلمان ويتم إقرار مشروع قانون ثم يُسَن قانون.

٤١- وليست صكوك حقوق الإنسان المختلفة قابلة للتنفيذ مباشرة بواسطة المحاكم أو سلطات إدارية أخرى. فيجب أولاً تحويلها إلى قوانين داخلية أو إلى ترتيبات إدارية.

طاء - آليات الإشراف على إعمال حقوق الإنسان

٤٢- يوجد في وزارة العدل مكتب معني بحقوق الإنسان. وهو مسؤول عن استلام الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان وعن تعليم حقوق الإنسان. واللجنة الأوغندية المعنية بالإصلاحات القانونية مسؤولة عن إدماج جميع الصكوك الدولية المصدَّق عليها في القوانين الوطنية وعن توعية الجماهير بشأنها.

٤٣- ويقوم حالياً مفتش الحكومة العام بسد الثغرة في لجنة حقوق الإنسان في مجال الإشراف على المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. وسوف تنقل هذه الولاية إلى لجنة حقوق الإنسان التي سَتنشأ في إطار الدستور الجديد.

رابعا - الإعلام والدعاية

٤٤- لم يُنجَز الكثير في هذا المجال. ومع ذلك، قام مكتب مفتش الحكومة العام بعقد عدد من حلقات التدارس التي شملت مجموعة كبيرة من مسائل حقوق الإنسان وقد وُجِّهت حلقات التدارس هذه إلى الإداريين على مستوى المقاطعات وإلى الصحفيين. وتوزع أثناء هذه الحلقات الدراسية كتيبات صحيفة الوقائع التي تصدرها الأمم المتحدة عن حقوق الإنسان، ولم تُبذل بعد محاولات لترجمة هذه السلاسل إلى اللغات المحلية.

٤٥- ومن المفروض أن تعمل اللجنة الأوغندية المعنية بالإصلاحات القانونية في تعزيز عملية التوعية بشأن الحقوق المبينة في مختلف الصكوك. ولا توجد حتى الآن أنشطة جارية بسبب نقص الموارد.

٤٦- وتقع على مكتب مفتش الحكومة العام مسؤولية إعداد التقارير التي تقدم إلى الرئيس وإلى البرلمان. ويقوم هذا المكتب إلى حد كبير بإجراء تحقيقاته بنفسه، بقليل من المساهمات أو بلا مساهمات من مصادر خارجية.

٤٧- وتواصل حكومة أوغندا كفاحها من أجل عكس اتجاه النزعات السياسية والاقتصادية السلبية. ولقد تحسن سجل البلد المتعلق بحقوق الإنسان تحسناً كبيراً منذ عام ١٩٨٦. ويحدث حالياً مقدار كبير من تطوير الهياكل الأساسية، ولا سيما إصلاح الطرق وشق طرق جديدة، وتحسين إمدادات الماء والكهرباء، وإنعاش القطاع الصناعي. ويجري تحقيق كل ذلك نتيجة للمناخ السياسي المؤاتي الذي يسود منذ عام ١٩٨٦. وقد قبل معظم الأوغنديين هذا التحدي بأمل وتفاؤل.

- - - - -